

دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية
"دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي"

The role of financial ratios in making investment decisions

"Applied Study on Al Rajhi Bank"

د. عادل علي بابكر الماحي أبو الجود¹

كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء . السعودية

adil.almahii@gmail.com

تاريخ التسليم: 2019/08/09 تاريخ المراجعة: 2019/09/05 تاريخ القبول: 2019/10/07

Abstract

The study aims to identify the extent to which financial ratios are used in the investment decision making process in banks and banks operating in Saudi Arabia. For this purpose, a field study was conducted on Al Rajhi Bank in Riyadh. The study was based on the data collected through the questionnaire distributed to the bank's 30 employees to serve the purpose of the study and answer its questions. The descriptive analytical method, the case study methodology, and data analysis were used using the SPSS. The study concluded that the financial ratios used by the bank affect its investment decision making process. The study concluded that providing information on the institution's ability to absorb the loss of assets resulting from a loss without jeopardizing creditors' rights is necessary to pay the interest. In light of this, the researcher recommends the need to focus on the financial ratios that are directly related to investment decisions, as well as increasing attention to analysis of financial ratios by investment personnel, the need to pay attention to the training and qualification of human cadres working in the field of investment. .

Key words: financial ratios, investment decisions, Al Rajhi Bank.

المخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف والبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على مصرف الراجحي بمنطقة الرياض. اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على العاملين بالمصرف والبالغ عددهم (25) مفردة لخدمة هدف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النسب المالية التي يستخدمها المصرف تؤثر على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لديه، كما توصلت الدراسة إلى أن تقديم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، يلزم بتسديد الفوائد المترتبة عليها. وفي ضوء ذلك يوصي الباحث بضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة لاتخاذ قرارات الاستثمار، فضلاً عن زيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية من قبل موظفي الاستثمار، ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الاستثمار. الكلمات المفتاحية: النسب المالية، القرارات الاستثمارية، مصرف الراجحي.

المقدمة:

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي حيث يهتم هذا النوع من التحليل بإيجاد ودراسة العلاقة بين بيانات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسات، وهي من أقدم أدوات التحليل المالي، ويطلق أحيانا عليها (المعدلات أو المؤشرات المالية)، وتستعمل النسب المالية كأداة للتحليل المالي وذلك للحصول على المعلومات اللازمة في اتخاذ القرارات. ونظرا للأهمية التي تكتسبها القوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات زادت الحاجة إلى المؤشرات المالية المستخرجة منها، ومن أهم هذه المؤشرات هي النسب المالية التي تلعب دورا كبيرا في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي، وذلك من خلال مقارنتها بقيم مرجعية أو مقارنتها بمؤسسات مماثلة. من هنا تنبع أهمية النسب المالية بصفتها أداة من أدوات التحليل المالي لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في عملية اتخاذ القرارات السليمة ولا سيما قرارات الاستثمار.

أولاً: منهجية الدراسة:**مشكلة الدراسة:**

تعاني المؤسسات المالية من صعوبة معالجة الأخطاء التي تصاحب القرارات الاستثمارية المتخذة، وذلك لكونها تتعلق بالمستقبل ومحاطة بالمخاطرة وعدم التأكد من مدى سلامة ودقة وملائمة المعلومات المتحصل عليها، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها القوائم المالية لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل والتقييم بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

إن قوة أداء المؤسسات المالية ونجاحها مرتبط بالقرارات التي تتخذها الإدارة والتي بدورها تكون مستندة إلى نتائج تحليل هذه القائمة، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل للنسب المالية دور في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمصارف والبنوك؟

وفي ضوء هذه الإشكالية فإن هذه الورقة البحثية تسعى لتوفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالقرارات الاستثمارية؟ وما هي أنواعها؟

- ما المقصود بالنسب المالية؟ وما هي مؤشرات تحليلها؟

- هل استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف لترشيد القرارات الاستثمارية؟

- هل تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة

وفعالية؟

- هل استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل شدة مخاطر الاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها يقوم الباحث باختبار صحة الفرضيات الآتية:

- استخدام النسب المالية يعزز قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية.
- تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية.
- استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل شدة مخاطر الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة، إذ أصبح استخدام النسب المالية ومؤشراتها من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات الاستثمار، وذلك لكون أن النسب المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي بسهولة وسرعة التحضير والتجهيز، ومن ناحية أخرى تأتي أهمية هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة بترشيد القرارات الاستثمارية المؤسسات المالية، وندرة الدراسات التطبيقية المماثلة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف والبنوك ومنها ما يلي:

- التعرف على مفهوم وخصائص قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة عليها.
- توضيح مفهوم النسب المالية مع التعرض لمختلف مكوناتها .
- محاولة إبراز أهمية النسب المالية وأثرها على القرارات الاستثمارية.
- بيان أثر النسب المالية في زيادة كفاءة قرارات الاستثمار في المؤسسات المالية.

منهجية الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة يعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء موضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والقائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، ثم تحليلها واستخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها هذه المعلومات في الواقع العملي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على حالة إحدى المؤسسات المصرفية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي وهي مصرف الراجحي بمنطقة الرياض.
- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي سوف تستغرقها الدراسة العام 2018م.

الدراسات السابقة:

تطرقت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع دراستنا، وتتمثل المهمة منها في الآتي:

دراسة (أحمد والكسار، 2009) بعنوان: استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبيه بالأزمات المالية للشركات (الغشل المالي)

أشارت الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقويم الأداء المالي للشركات الذي ربطه بالفشل المالي وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل العامل، حيث تم الربط بين قيمتي المتغيرين التابعين "الأداء المالي - الفشل المالي" بواسطة الرسم البياني لوضع الشركات والنسب المالية المختارة ، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الربط بينهما وذلك لتجانس النتائج بين الشركات المعنية والأسلوب المستخدم. وتوصل إلى ما يلي:

- وضع برامج تدريبية لممارسة تطبيق أساليب مختلفة من الحوكمة.
- التأكيد على أهمية الحوكمة في المؤسسات العربية لما لها من أثر فاعل في التخفيف من عواقب الأزمات الاقتصادية.
- التأكيد على ضرورة النماذج الكمية المطورة كأداة فاعلة لقياس التعثر.

(Donald I. Altman, 1968), financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونة من 22 شركة صناعية منها 11 متعثرة، وتم استخدام في هذه الدراسة 22 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة في الأخير إلى أن، Z-score، كما تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي لبناء دالة النسب التالية يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات:

- المبيعات إلى إجمالي الأصول.
 - الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
 - الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
 - رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.
- وكان النموذج قادراً على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بدقة 83%.

دراسة (قريشي، 2012):

هذه الدراسة هدفت للوصول إلى مدى قدرة النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي لعينة مكونة من 7 شركات منها 1 مفلسة و 2 سليمة، واعتمدت الدراسة على 39 نسبة مالية منها 9 نسب من قائمة التدفق النقدي.

ولتحليل النسب استخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي لـ"فيشر" وتوصل إلى:

- نسب التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة في التنبؤ بالإفلاس المالي وذلك لتمثيلها 20 % من إجمالي 9 نسب ذات القدرة على التنبؤ ملخصة في دالة التمييز القانونية التالية:

$$Z = 1,445 X1 - 0,411 X5 + 0,013 X6 + 5,637 X8 - 0,316 X11 + 0,294 X12 - 2,279$$

ثانياً: الإطار النظري لدراسة النسب المالية وقرار الاستثمار:

- النسب المالية:

1. مفهوم النسب المالية:

ان النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية أو القوائم المالية ولا حتى الأساليب الإحصائية ذات الصلة على أن يتم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية.

وتعرف النسبة بأنها: عبارة عن علاقة بين قيمتين، بحيث تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف اشتقاق معلومات ومؤشرات يمكن الاستفادة منها وتكون مكملية للمعلومات وتعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة موضوع الدراسة في التحليل المالي، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ، يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة.

2. أنواع النسب المالية:

يستخدم التحليل بالنسب المالية كأداة مكملة للتحليل الأفقي والتحليل العمودي وذلك في سبيل قياس وتقييم سيولة المؤسسة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحياتها، حيث أنه لا يوجد اتفاق بين رجال التحليل المالي على عدد وأنواع محددة لهذه النسب التي يمكن استخراجها من البيانات المالية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أربعة مجموعات لهذه النسب:

أ. **نسب السيولة أو القدرة على السداد:** تعتمد نسب السيولة في احتسابها على البيانات الظاهرة في الميزانية وبشكل أكثر تحديداً على الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم من خلال نسب السيولة قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم قدرة أي شركة أو مؤسسة على الوفاء بالالتزامات المتداولة:

1. **نسبة التداول وطرق تحسينها:** وهي تقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المدى القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل.

ويمكن حساب نسبة التداول بقسمة إجمالي الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأصول المتداولة.

- طرق تحسين نسبة التداول:

وللوصول إلى نسب التداول المطلوبة تتاح أمام إدارة المؤسسة عدة طرق تستطيع أن تغير من نسبة التداول من خلال التغير في قيم الموجودات الرئيسية في الميزانية العمومية وهي لما يلي:

- استعمال بعض الموجودات المتداولة ومحصلتها في تسديد جزء من المطلوبات المتداولة، بحيث تصبح العلاقة بين الموجودات المتداولة الباقية ولذلك المطلوبات المتداولة الباقية مساوية إلى النسب المطلوبة وهي

0.50

- بيع بعض الموجودات الثابتة واستخدام قيمتها إما في زيادة الموجودات المتداولة أو في تسديد المطلوبات المتداولة.

- زيادة رأس مال المؤسسة أو المطلوبات طويلة الأجل واستخدام حصيلتها إما لزيادة الموجودات المتداولة أو لتخفيض المطلوبات المتداولة.

2. نسبة التداول السريعة: تستخدم نسبة التداول السريعة كبديل عن نسبة التداول، وذلك لأنها تستبعد بند المخزون من الأصول المتداولة باعتبار أنه من الصعب تحويله إلى نقدية سائلة بسهولة.

وتعطي نسبة التداول السريعة مؤشرات أفضل للحكم على قدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل دون إفسار أو توقف عن السداد، ويجب أن تقارن هذه النسبة دائماً بمتوسط الصناعة، ويفضل أن تزيد هذه النسبة عن الواحد 01، بالإضافة إلى دراسة تطور سلوك هذه النسبة خلال سلسلة زمنية.

3. نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات: تستخدم نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات وذلك لقياس قدرة المؤسسة على مقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) على المبيعات.

4. نسبة النقدية: تستخدم لحساب قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بسرعة من الموجودات النقدية، وكلما كانت النسبة مرتفعة لان وضع المؤسسة أفضل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. هذا ومن المهم الانتباه إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

5. نسبة فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي): هذه النسبة تحدد فترة الأمان التي تستطيع المنظمة فيها الاعتماد على الموجودات السائلة الموجودة لديها لمورد للنقدية وفترة الأمان يقصد بها عدد الأيام التي يمكن للمنظمة خلالها أن تمول نفسها وتسدد مصروفات التشغيل اليومية من واقع موجوداتها السهلة التحويل إلى نقدية دون الاعتماد على مصادر خارجية أو الانتظار للمبيعات ومنتجاتها، ولإيجاد هذه النسبة يتم قسمة الموجودات شديدة السيولة على مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة.

ب. نسب الهيكل المالي (المديونية):

وهي مجموعة أساسية من نسب التحليل المالي والتي تتكون من العديد من النسب نذكر منها ما يلي:

1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات: وتستخدم هذه النسبة لقياس المدى الذي توصلت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر.

2. نسبة تغطية الفوائد: تقيس قدرة المؤسسة على الالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها نتيجة اعتمادها على الاقتراض، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر المؤسسة اتجاه هذه الديون.

3. نسبة التغطية الشاملة: تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها والتي تتميز بالأقساط الثابتة، مثل مصاريف الاستئجار ومصاريف تسديد القروض إضافة لأقساط فوائد هذه القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة قلت مخاطر المؤسسة.

ج. نسب النشاط:

تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدينين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. ومن نسب النشاط التي يمكن استخراجها ما يلي:

1. معدل دوران المخزون: تقيس هذه النسبة عدد مرات دوران المخزون في المؤسسة خلال العام، وكلما كان هذا المعدل منخفضاً فإن ذلك قد يعني أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة وغير المطلوبة، وخطورة هذا الأمر تكمن في ظهور مشاكل أخرى من خلال التحليل المالي، حيث أن زيادة رقم المخزون يؤدي إلى ارتفاع رقم الأصول المتداولة وهو المؤشر العام لدرجة سيولة المشروع ويصبح في هذه الحالة مؤشراً مضللاً وقد يعكس انخفاض هذا المعدل حالة انعدام فعالية أساليب الرقابة على المخزون بالمشروع.

2. معدل دوران الذمم المدينة (عدد أيام التحصيل): تشير هذه النسبة إلى عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لتحصيل أثمان بضائعها وخدماتها التي تتم بيعها على الحساب للزبائن (تحصيل الذمم المدينة)، وكلما قل عدد أيام التحصيل كلما دل ذلك على كفاءة قسم التحصيل في الشركة.

3. متوسط فترة التحصيل: هي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين، وطول هذه الفترة هو مؤشر غير جيد، حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المؤسسة، لما أن طول الفترة يضيع على الشركة فرصة الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، أو على أسوء الفروض ربما يؤدي إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

4. متوسط فترة السداد: هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين التي تعتبر من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسات وطول هذه المدة في مصلحة المؤسسة طالما يتم الاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر المؤسسة في صورة المتعثر في السداد.

5. فترة التخزين: يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه، وبعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في الشركات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع، حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

6. نسبة معدل دوران الأصول الثابتة: تبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام الأصول الثابتة لزيادة المبيعات، أي أن هذا المعدل يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول الثابتة إلى مبيعات بمعنى آخر المبيعات

التي يمكن تحقيقها عن كل وحدة نقدية من الأصول الثابتة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك أفضل ومعناه أن المشروع يحقق مبيعات أكبر من استخدام أصوله الثابتة.

7. نسبة معدل دوران الأصول: تبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام أصول المؤسسة لزيادة المبيعات، وهو يوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المشروع إلى مبيعات، ويختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى، بل أنه لا يوجد معدل نمطي لجميع المشروعات ولذا ينبغي القيام بالمقارنة بين المشروعات والصناعة التي ينتمي إليها فإذا كان معدل المشروع أعلى بكثير من معدل الصناعة الذي ينتمي إليها فإن ذلك يشير إما إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لها، أما إذا كان منخفضاً عن معدل الصناعة فهذا يعد مؤشراً على عدم استغلال الأصول بالطاقة الكاملة لها.

8. معدل دوران الأصول العاملة: يعتبر هذا المعدل أفضل من السابق في حالة وجود بعض الأصول التي لا تشارك في النشاط العادي للمشروع، لامتلاك المشروع لمبنى يؤجره للغير، ويشير هذا المعدل إلى مدى استغلال أصول المؤسسة في نشاطها، وفي حالة عدم وجود أصول لا تشارك في العمليات فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

9. معدل دوران الأصول المتداولة: يعتبر هذا المعدل مكملاً للمعدلات الثلاثة السابقة ولكنه يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، وهذا المعدل يعتبر مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات الخاصة في المؤسسات التي التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأس المال العامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

د. نسب المردودية أو نسب الربحية:

إن هذه النسب تعكس نتائج تحليل النسب السابقة، لما أنه تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، وبعبارة أخرى فإن نسب الربحية تقدم إجابات نهائية عن التكلفة العامة لإدارة المؤسسة، وبصفة عامة نحسب الربحية على أساس علاقتها بالاستثمار والمبيعات والإيرادات وذلك باستخدام النسب التالية:

1. نسب مجمل ربح العمليات: تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، ويتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات، ومجمل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين لفة إنتاج السلعة وسعر بيعها، وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ولذلك من قدرتها على السيطرة عليها، ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدى فترات ممتدة.

2. نسبة صافي ربح العمليات: تتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر بالاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في السعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسارة، لذا ينظر لهذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

3. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات (نسب هامش الربح الصافي): وهي تعد مقياس أشمل للربحية يفيد للوصول إلى نتيجة أدق للحكم على ربحية المؤسسة لشمول النسبة على الأرباح الأخرى المحققة من عمليات خارج النشاط الأساسي وتحميلها للمصاريف الأخرى.
4. نسب العائد على الاستثمار: تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل العائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.
5. نسب العائد على الأصول (نسبة العائد على إجمالي الموجودات): تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لحساب ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة وذلك بحكم كونها معيار نسبي لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة.
6. نسب العائد على حقوق الملكية (العائد على حقوق المساهمين): تبين هذه النسبة حصة حقوق الملكية من صافي دخل المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.
- وتعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدد أساسيا لقرارات المستثمرين.
7. مضاعف السعر: وتفيد هذه النسبة في تحديد المبلغ المدفوع لأجل الحصول على عائد السهم المعين مقاسا بعدد المرات بالنسبة للعائد الخارجي للسهم، ونكون هذه النسبة لمؤسسات التي يتوقع لها أن تحقق عوائد جيدة على أسهمها.
8. مضاعف الربحية: وتعتبر هذه النسبة بالاقتران مع العائد على السهم من أهم الوسائل المستخدمة للحكم على القرار التمويلي.

- قرار الاستثمار:

يهدف الفرد من وراء الاستثمار إلى تعظيم ثروته والمحافظة عليها هذا يتطلب من الفرد المستثمر أن يقوم بدراسة أنواع الاستثمار التي تحقق له الهدف عن طريق تحقيق العائد والمخاطر من كل نوع حيث يرغب المستثمر في توجيه أمواله باستثمارها في أراضي ومباني وآلات وهي استثمارات مادية طويلة الأجل يطلق عليه استثمارات إنتاجية أو اقتصادية تتعلق بشراء أصول الإنتاج أو البضائع أو الخدمات بهدف زيادة الثروات إلى حدها الأعلى وقد يرغب في توجيه استثماراته إلى الأوراق المالية كالأسهم والسندات وهي استثمارات مالية قصيرة الأجل ويطلق عليها الاستثمارات المالية حيث ترتبط بشراء الأصول المالية التي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية معينة بأقل المخاطر الممكنة بهدف زيادة الثروات وهو هدف مشترك بالنسبة للاستثمار سواء المالي أو الاقتصادي على حد سواء حيث أن حافز الربح هو الذي يشجع المستثمرين على

القيام بتلك الأنشطة أن الحصول على الربح يوازيه إمكانية تحمل الخسائر ولا شك في أن جميع قرارات الاستثمار يسبقها عادة دراسات مكثفة تهدف إلى تقليل التعرض للمخاطر إلى أبعد حد ممكن. وعليه يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تأثيراً على بقائها واستمرارها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي.

1. مفهوم قرارات الاستثمار:

إن مفهوم القرار الاستثماري يتمثل في مجموعة الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانيات استغلالها تحقيقاً لغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها.

ومن هنا يمكن القول ان القرار الاستثماري الرشيد هو: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتتم بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

2. خصائص قرارات الاستثمار:

تؤثر القرارات الاستثمارية في بقاء واستمرار المشروع وتحدد اتجاهات نموه الحالية والمستقبلية، ومن أهم الخصائص التي تتمتع بها القرارات الاستثمارية:

- يترتب على القرارات الاستثمارية أعباء مالية كبيرة لفترة زمنية طويلة إضافة إلى الكلفة الغاظة التي تدفع المشروع سواء نفذ أو لم ينفذ.

- تتعرض القرارات الاستثمارية لدرجة خطرة كبيرة لأنها لا تحقق عائد سريع في الفترة قصيرة الأجل وأن أي خطأ في تقدير التدفقات النقدية يؤدي إلى نتائج تؤثر على قيمة لمشروع.

- ان القرار الاستثماري يتطلب عملية قراءة وتقييم لأحداث مستقبلية تعتمد على دقة التنبؤ في المستقبل وهي عملية معقدة.

- تتطلب عملية اتخاذ القرار الاستثماري إعداد دراسات جدوى دقيقة وأن يتم الاختيار من بين مجموعة من البدائل.

- صعوبة الرجوع عن القرار الاستثماري أو تغييره بعد التنفيذ.

3. أنواع قرارات الاستثمار:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره وضمن هذا المفهوم تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع هي:

أ. قرار الشراء: ويتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما

يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلا.

ب. **قرار عدم التداول:** عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية للأداة يصبح لسوق في حالة توازن تقرض على من كان لديهم حوافز للشراء للتوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضا للتوقف عن البيع، فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول.

ج. **قرار البيع:** بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة الحالية للأداة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، وإذا كان مستثمر يرى ان السعر ما زال أقل من القيمة الحالية مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن القيمة الحالية مولدا بالتالي حافز لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

4. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

حيث يفترض لأخذ القرار مراعاة أمرين هما:

أ. **ضرورة اعتماد المدخل العلمي:** وذلك يستند إلى خطوات محددة مثل:

- تحديد الغاية "الهدف الاستراتيجي للاستثمار" ويتمثل بتعظيم الأرباح وتحقيق النمو وتحسين النوعية.
- جمع المعلومات والبيانات وتحليلها: وذلك زيادة قدرة متخذ القرار على اعتماد قرارات صحيحة وزيادة هامش التأكد.

- تحديد العوامل الحرجة "الحاسمة" والتي تتحكم في عملية اتخاذ القرار بدرجة كبيرة.

- تقويم العوائد والكلف المتوقع للبدائل الاستثمارية المتاحة أمام متخذ القرار.

وعلى ضوء ذلك يتم اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف التي تم تحديدها سلفا.

ب. أما ما يتعلق بمجموعة المبادئ والمعايير التي تتعلق بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية فيمكن إجمالها بالآتي:

- **مبدأ تعدد الخيارات "البدائل الاستثمارية":** حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة كبيرة وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المتخصصين في هذا المجال.

- **مبدأ الملائمة:** بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر، سواء كان فردا أو مؤسسة.

- **مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** أي اختيار عددا من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

مراحل اتخاذ القرار الاستثماري:

إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري تعتمد على العديد من المراحل التي يجب دراستها بأسلوب علمي رصين، وتهيئة المعلومات المناسبة المؤكدة من جهة مستقلة لضمان نجاح عملية اتخاذ القرار وتتمثل هذه المرحلة بالآتي:

- مرحلة التحضير وتتضمن عمل الدراسات الأولية للتعرف على المشروع.
- مرحلة إعداد دراسة الجدوى بكل أنواعها الفنية والتقنية والاقتصادية.
- مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري من بين البدائل والاستعداد للتنفيذ.
- مرحلة تنفيذ المشروع وإبقاءه تحت التجربة.
- مرحلة تقييم التنفيذ.

5. العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار:

يتأثر الاستثمار بمجموعة العوامل والمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية:

أ. الظروف الاقتصادية: من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الازدهار وفترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجاباً وسلباً، ففي فترات الازدهار الاقتصادي تزايد دخول الأفراد وكذلك رغبتهم في الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد والمنتجين على الإقبال على استثمار المزيد من الأموال، وإذا ما استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي إلى خروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم وارتفاع التكاليف في مؤسساتهم ويتبع ذلك مواجهة مشاكل عدم القدرة على سداد الالتزامات.

نتيجة لهذا يجب على المستثمر تتبع ودراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة ومحكمة حتى يضمن نجاح استثماره واستمراره.

ب. الظروف السياسية: تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية أن تولى دراسة وتحليل للظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك نظراً لأن المشروعات الاستثمارية المقترحة تنفيذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لا يتميز بالاستقرار السياسي أو تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر، كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوافر الأمن.

ج. الإمكانيات والموارد المتاحة: يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادي وغير المادية لتحقيق الهدف منهن وكلما توافرت الإمكانيات والموارد المادية من مواد أولية وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعاً على القيام

بالاستثمارات إن المستثمر موجود أمام حتمية التعرف على مدى توافر الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لنجاح فكرة الاستثمار، وفي الحالات التي يبدو من الواضح فيها وجود ندرة في هذه الموارد محليا يتجه نحو إمكانية الحصول عليها من دول أخرى مما يترتب عليه ضرورة دراسة القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الاستيراد مع مراعاة مدى توافر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد والقوانين المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي..... إلخ.

كما يجب على المستثمر أيضا التعرف على المصادر المختلفة التي يمكنه الحصول منها على القروض اللازمة لتمويل استثماراته وشروط الاقتراض وأسعار الفائدة السائدة في السوق حتى يمكنه المفاضلة بينها واختيار أسسها.

د. أسعار الفائدة: كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التمويل الأساسية، ويشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين تعتبر على نفقة اقتراض النقود، ويتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أن الطلب على القروض لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

هـ. التوقعات: إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر لأن هو تصرف يتم عن الثقة في المستقبل ومن هذا المنطلق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لمسائل كبيرة وعليه يجب توخي الدقة والحذر في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المدى المتصور ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للاستثمار فيها وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات صحتها أو خطأها.

على العموم فإن التوقعات تبقى قابلة للتأكد أو النفي فقد يحدث عرض أن تسود بين المستثمرين حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل مما ينتج عنه نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما يحدث عرض أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين المستثمرين وأن يتبلور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري تتبأ عن توقعات تكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة.

و. الأرباح: يمكن أن يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح من خلال زاويتين أساسيتين حيث أن المستثمر يسعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون المؤسسة غير قادر على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتجه إلى استغلال أموالها الخاصة في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتجه إلى استغلال أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، والتي تشكل الأرباح المحتجزة جزءا منها، وهذا يعني أن المصدر لأموال الاستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المؤسسة أرباحا مقبولة ليحتجز جزءا منها يكون مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار وهو ما يجعل الاستثمار دالة للأرباح كلما زادت هذه الأخيرة كلما كان ذلك أمرا مشجعا على زيادة الاستثمار لضمان نمو المؤسسة.

ز. الإدارة: تمثل الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من الفرص الاستثمارية، فتوافر الإمكانيات المادية لا يكفل بمفرده نجاح المشروعات الاستثمارية بل يرجع ذلك بصفة أساسية إلى وعي الإدارة والتزامها بالأسلوب العلمي في التسيير والرقابة وحسن إدارة الموارد.

إن الإدارة الرشيدة تعمل بشكل مستمر على دراسة الظروف المحيطة بالنشاط "ظروف سياسية، اقتصادية، واجتماعيةالخ"، مع مراعاة أن يكون تخطيط عملياتها الجارية والاستثمارية على ضوء دراستها لهذه الظروف، ولا تكتفي بمتابعة الأداء بعد انتهاء فترة التنفيذ، لأن ظهور الانحرافات بين الأداء الفعلي وما كان مخططا له لا يمنع من وقوع الانحرافات في نفس الفترة، بل يجب إجراء متابعة للأداء الفعلي بصفة مستمرة ومحاولة تصحيح الانحرافات السالبة وفي نفس الوقت الاهتمام بالانحرافات الموجبة مع محاولة تدعيمها والاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة.

إن أهمية الإدارة في نجاح المشاريع الاستثمارية توجب على المستثمر مراعاة هذا العنصر عند اختيار إدارة تتولى مسؤولية تسيير استثماراته.

ح. التشريعات الضريبية: إن التشريعات الضريبية والقوانين المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، فقد تلجأ بعض الدول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفائها من الضرائب على أرباحها لمدة مهنية تسمى فترة الإعفاء الضريبي على أن تفرض الضريبة بعد انقضاء هذه المدة، وترتبط مدة الإعفاء بنوع النشاط الذي يزاوله المشروع، كما تتجه الدول إلى منح إعفاءات ضريبية لمدة معينة للمشروعات التي تقام في مناطق نائية تشجيعا لامتداد العمران إليها والعمل على تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة.

شير أيضا إلى أن للتعريف الجمركية دورا متزايدا في توجيه عمليات الاستثمار لأنها تؤثر على حجم الاستثمارات ونوعية النشاط الاستثماري ولهذا فعلى المستثمر ضرورة التعرف على المجالات التي تحظى بالإعفاءات أو التخفيضات الجمركية وفي نفس الوقت معرفة التشريعات الضريبية التي تحكم أرباح المشروعات حتى يستغل المزايا والتحفيزات في زيادة فرص النمو وازدهار مشروعاته وترشيد قراراته.

ثالثا: الإطار العملي للدراسة:

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي بشأن فهم وكفاية المعلومات المالية ومدى أهمها واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	25	100.0
المجموع	25	%100

يتضح من الجدول رقم (1) أن (25) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 100.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور.

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
30 سنة أو أقل	13	52.0
من 31 - 40 سنة	8	32.0
من 41 - 50 سنة	3	12.0
من 51 - 60 سنة	1	4.0
المجموع	25	100%

يتضح من الجدول رقم (2) أن (13) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 52.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم 30 سنة أو أقل وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ، بينما (8) منهم يمثلون ما نسبته 32.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 31 - 40 سنة ، و (3) منهم يمثلون ما نسبته 12.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 41 - 50 سنة، و (1) منهم يمثل ما نسبته 4.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عمره من 51 - 60 سنة.

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	10	40.0
دبلوم	6	24.0
جامعي	9	36.0
المجموع	25	100%

يتضح من الجدول رقم (3) أن (10) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 40.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية ثانوي وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ، بينما (9) منهم يمثلون ما نسبته 36.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية جامعي ، و (6) منهم يمثلون ما نسبته 24.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية دبلوم.

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
موظف	20	80.0
مدير	3	12.0

رئيس قسم	2	8.0
المجموع	25	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أن (20) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 80.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة موظفين وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ، بينما (3) منهم يمثلون ما نسبته 12.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدرء ، و (2) منهما يمثلان ما نسبته 8.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة رؤساء أقسام.

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة في العمل الحالي	التكرار	النسبة
1 - 5 سنوات	9	36.0
6 - 10 سنوات	8	32.0
11 - 15 سنة	5	20.0
أكثر من 15 سنة	3	12.0
المجموع	25	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن (9) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 36.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 1 - 5 سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ، بينما (8) منهم يمثلون ما نسبته 32.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 6 - 10 سنوات ، و (5) منهم يمثلون ما نسبته 20.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 11 - 15 سنة، و (3) منهم يمثلون ما نسبته 12.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة.

(أ) صدق أداة الدراسة:

صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتوضح الجداول التالية معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

الجدول رقم (6) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول			
(استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.705	3	**0.543
2	**0.466	4	**0.753

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (6) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني			
(تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.737	3	**0.767
2	**0.558	4	**0.625

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (7) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (8) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث			
(استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.706	3	**0.717
2	**0.795	4	**0.556

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (8) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

(ب) ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α))، ويوضح الجدول رقم (9) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (9) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

ثبات المحور	عدد العبارات	محاور الاستبانة
0.7541	4	استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية.
0.7529	4	تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية.
0.8014	4	استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار.
0.7632	12	الثبات العام

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.7632)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما يُعد مؤشراً مهماً على أن العبارات المكونة لمحاور الاستبانة تعطي نتائج مستقرة وثابتة في حال إعادة تطبيقها على أفراد عينة الدراسة مرة أخرى؛ وبالتالي توجد طمأنينة تجاه تحليل بيانات محاور الاستبانة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية.
2. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean".
3. المتوسط الحسابي "Mean".
4. الانحراف المعياري "Standard Deviation".
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)،.
6. معامل كرونباخ ألفا.

نتائج الدراسة:

أولاً: إجابة السؤال الأول: هل استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية؟

للتعرف على أن استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار النسبة %	العبارات
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		
1	0.507	4.56	-	-	-	11	14	ك	هناك حدود دنيا من الفترات الزمنية الواجب تحليلها لضمان قدرة التحليل للتنبؤ بقرارات استثمارية دقيقة.
			-	-	-	44.0	56.0	%	
2	0.597	4.24	-	-	2	15	8	ك	يتم تحليل مؤشرات النسب المالية لتحقيق القدرة على السداد قبل اتخاذ قرار الاستثمار.
			-	-	8.0	60.0	32.0	%	
3	0.866	4.20	-	1	4	9	11	ك	يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسبة المدفوعات اللازمة للتحقق من القدرة على تجنب التعثر.
			-	4.0	16.0	36.0	44.0	%	
4	0.473	4.16	-	-	1	19	5	ك	يعمل المصرف من خلال فريق من المختصين لدراسة دقة القرارات الاستثمارية المتخذة.
			-	-	4.0	76.0	20.0	%	
		4.29	المتوسط العام						

يتضح في الجدول (10) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية بمتوسط (3.41 من 5.00).
أبرز ملامح استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية تتمثلان في العبارتان رقم (2 ، 3) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما بشدة ، كالتالي:
جاءت العبارة رقم (2) وهي: "هناك حدود دنيا من الفترات الزمنية الواجب تحليلها لضمان قدرة التحليل للتنبؤ بقرارات استثمارية دقيقة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.56 من 5).
جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يتم تحليل مؤشرات النسب المالية لتحقيق القدرة على السداد قبل اتخاذ قرار الاستثمار" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.24 من 5).

ويتضح من النتائج في الجدول (10) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أثنين من ملامح استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية تتمثلان في العبارتان رقم (4 ، 1) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما ، كالتالي:

جاءت العبارة رقم (4) وهي: "يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسبة المدفوعات اللازمة للتحقق من القدرة على تجنب التعثر" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.20 من 5).

جاءت العبارة رقم (1) وهي: "يعمل المصرف من خلال فريق من المختصين لدراسة دقة القرارات الاستثمارية المتخذة" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.16 من 5).

ثانياً: إجابة السؤال الثاني: هل تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية؟

للتعرف على تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة حول تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	النسبة %	درجة الموافقة			التكرار
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	
1	يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب السيولة أو القدرة على السداد، حيث يتم قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير.	ك	12	9	4	-
			48.0	36.0	16.0	
3	يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب النشاط التي تقوم على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة	ك	13	7	5	-
			52.0	28.0	20.0	

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة				النسبة %	
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة		
	ومدينين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن.							
2	يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب الهيكل المالي "المديونية" لتقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، والالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها.	ك	7	12	6	-	%	
			28.0	48.0	24.0	-		
3	0.735	4.04						
4	يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب المردودية أو نسب الربحية لتعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي.	ك	6	14	3	2	%	
			24.0	56.0	12.0	8.0		
4	0.841	3.96						
المتوسط العام							4.16	0.489

يتضح في الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية بمتوسط (4.16 من 5.00). ويتضح من النتائج في الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على اثنين من ملامح تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية تتمثلان في العبارتان رقم (1 ، 3) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما بشدة ، كالتالي: جاءت العبارة رقم (1) وهي: "يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب السيولة أو القدرة على السداد، حيث يتم قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.32 من 5).

جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب النشاط التي تقوم على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنيين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.32 من 5).

ويتضح من النتائج في الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على اثنين من ملامح تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية تتمثلان في العبارتان رقم (2 ، 4) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما ، كالتالي:

جاءت العبارة رقم (2) وهي: "يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب الهيكل المالي "المديونية" لتقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، والالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.04 من 5).

جاءت العبارة رقم (4) وهي: "يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب المردودية أو نسب الربحية لتعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.96 من 5).

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث: هل استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار؟

للتعرف على استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12) استجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر

الاستثمار مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					النسبة %
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	
1	سياسات الاستثمار في المصارف تلزم الموظفين على إجراء التحليل المالي.	ك	9	15	1	-	-	4.32
			36.0	60.0	4.0	-	-	
3	أرى أن المخاطرة في سياسات الاستثمار في المصارف محدودة.	ك	10	11	4	-	-	4.24
			40.0	44.0	16.0	-	-	
2	يعتمد موظفي المصارف على تحليل مؤشرات النسب	ك	11	8	3	3	-	4.08
			44.0	32.0	12.0	12.0	-	

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار النسبة %	العبارات
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		
								المالية لضمان دقة القرار الاستثماري.	
4	0.726	3.88	-	2	2	18	3	ك	يستخدم موظفي المصارف نسب معينة دون الأخرى حيث تبين أن نسب التحليل المالي يتم استخدامها معاً لما تعطيه كل نسبة من معلومات مهمة في اتخاذ قرار الاستثمار.
			-	8.0	8.0	72.0	12.0	%	
		4.13	المتوسط العام						
		0.479							

يتضح في الجدول (12) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار بمتوسط (4.13 من 5.00).

ويتضح من النتائج في الجدول (12) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على اثنين من ملامح استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار تتمثلان في العبارتان رقم (1 ، 3) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما بشدة ، كالتالي:

جاءت العبارة رقم (1) وهي: "سياسات الاستثمار في المصارف تلزم الموظفين على إجراء التحليل المالي" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.32 من 5).

جاءت العبارة رقم (3) وهي: "أرى أن المخاطرة في سياسات الاستثمار في المصارف محدودة" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.24 من 5).

ويتضح من النتائج في الجدول (12) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على اثنين من ملامح استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار تتمثلان في العبارتان رقم (2 ، 4) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما ، كالتالي:

جاءت العبارة رقم (2) وهي: "يعتمد موظفي المصارف على تحليل مؤشرات النسب المالية لضمان دقة القرار الاستثماري" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.08 من 5).

جاءت العبارة رقم (4) وهي: "يستخدم موظفي المصارف نسب معينة دون الأخرى حيث تبين أن نسب التحليل المالي يتم استخدامها معاً لما تعطيه كل نسبة من معلومات مهمة في اتخاذ قرار الاستثمار" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.88 من 5).

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أبرز نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، ومن أبرزها:

أولاً: إجابة السؤال الأول: هل استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية؟

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية.

أبرز ملامح استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية تتمثلان في:

1. هناك حدود دنيا من الفترات الزمنية الواجب تحليلها لضمان قدرة التحليل للتنبؤ بقرارات استثمارية دقيقة.
 2. يتم تحليل مؤشرات النسب المالية لتحقيق القدرة على السداد قبل اتخاذ قرار الاستثمار.
- أفراد عينة الدراسة موافقون على أن اثنين من ملامح استخدام النسب المالية يعزز من قدرة المصرف على ترشيد القرارات الاستثمارية تتمثلان في :

1. يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسبة المدفوعات اللازمة للتحقق من القدرة على تجنب التعثر.
2. يعمل المصرف من خلال فريق من المختصين لدراسة دقة القرارات الاستثمارية المتخذة.

ثانياً: إجابة السؤال الثاني: هل تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية.

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن اثنين من ملامح هل تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية تتمثلان في:

1. يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب السيولة أو القدرة على السداد، حيث يتم قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير.

2. يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب النشاط التي تقوم على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنيين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن.

أفراد عينة الدراسة موافقون على أن اثنين من ملامح هل تحليل مؤشرات النسب المالية في المصارف والبنوك يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية تتمثلان في:

1. يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب الهيكل المالي "المديونية" لتقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، والالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها.

2. يقوم مسؤول الاستثمار بتحليل نسب المردودية أو نسب الربحية لتعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث: هل استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل شدة من مخاطر الاستثمار؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على أن استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل شدة من مخاطر الاستثمار. أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن اثنين من ملامح استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار تتمثلان في:

1. سياسات الاستثمار في المصارف تلزم الموظفين على إجراء التحليل المالي.

2. أرى أن المخاطرة في سياسات الاستثمار في المصارف محدودة.

أفراد عينة الدراسة موافقون على أن اثنين من ملامح استخدام مؤشرات النسب المالية يقلل من شدة مخاطر الاستثمار تتمثلان في:

1. يعتمد موظفي المصارف على تحليل مؤشرات النسب المالية لضمان دقة القرار الاستثماري.

2. يستخدم موظفي المصارف نسب معينة دون الأخرى حيث تبين أن نسب التحليل المالي يتم استخدامها معاً لما تعطيه كل نسبة من معلومات مهمة في اتخاذ قرار الاستثمار.

5-3- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة لاتخاذ قرارات الاستثمار.
- العمل على زيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية من قبل موظفي الاستثمار.
- ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الاستثمار.

المراجع والمصادر:

1. العطار، رشاد، الحلبي، رياض. (2000). النقود والبنوك، ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. السنفي، عبد الله عبد الله. (2013). الإدارة المالية، جامعة العلوم والتكنولوجيا. الطبعة الثانية، صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
3. الزبيدي، حمزة محمود. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. ط2. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
4. حجير، إسماعيل. (2003). التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني. مجلة البنك الأردني. المجلد 4. (العدد 2).
5. الخصاونة، عهود عبد الحفيظ علي. (2010). مبادئ الإدارة المالية. ط1. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. عبد الخالق، محمد. (2010). الإدارة المالية والمصرفية، ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

7. عبد العزيز، سمير محمد. (2006). اقتصاديات: الاستثمار، التمويل، التحليل المالي. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب.
8. الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد. (2006). إدارة مخاطر التعثر المصرفي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
9. لطفي، الأمين السيد احمد. (2007). التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة. الدار الجامعة.
10. مرعي، عبد الحي، ومرعي، عطية. (1989). اساسيات المحاسبة الإدارية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
11. شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة للطبع والتوزيع.
12. مطر، محمد، وتيم، فايز. (2010). إدارة المحافظ الاستثمارية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
13. المناصير، سفيان خليل. (2010). القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام استراتيجية النمو، ط1. الأردن: دار جليس الزمان للنشر.
14. كداوي، طلال. (2008). تقييم القرارات الاستثمارية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.
15. الوادي، محمود حسين، وسمحان، محمد حسين، وخريس، محمد إبراهيم. (2010). دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
16. بهناس، العباس، وبيرش، أحمد. (يومي 14 - 15 أبريل 2009). مداخلة الأسس والمناهج العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.
17. الأنصاري، أسامة عبد الخالق، الإدارة المالية، كتب عربية، WWW.KOTOBAIA.COM، 29/3/2018 ، ص173 ،
18. مفلح، محمد عقل. (2000). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان: دار لمستقبل للنشر والتوزيع.